A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/10/78/Add.1
20 March 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العاشرة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

صربيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.09-12238 010409 010409

ردود جمهورية صربيا

١- استعرضت حكومة جمهورية صربيا الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وهي تقدم الردود التالية فيما يتصل بهذه الاستنتاجات والتوصيات:

١

٢- **تقبل** التوصية المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الواردة في الفصلين ١١٩ و١٢٠ من التقرير الوطني **قبولاً مشروطاً** لأنها ليست التزامات محددة بل أولويات حددتها جمهورية صربيا بهدف حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على الصعيدين الوطني والدولي.

٣- **تقبل** التوصية المتعلقة بالنظر في التصديق على الاتفاقيات الثلاث المذكورة (دون الالتزام أو التعهد بمواعيد نهائية محددة للتصديق عليها).

٢

٤- **تقبل** التوصية المتعلقة باعتماد قانون منفصل لمناهضة التمييز. وقد اعتمدت الحكومة، في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، مشروع قانون مناهضة التعذيب.

٥- **تقبل** التوصيات المتعلقة بالنهوض بوضع الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بوضع الأشخاص ذوي الإعاقة. وشهد العام نفسه اعتماد قانون منع التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، بينما سيُعتمد قريباً قانون توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم مهنياً.

٦- واعتمدت الحكومة أيضاً في عام ٢٠٠٧ استراتيجية النهوض بحماية الصحة العقلية في حين أن إصلاحاً شاملاً لخدمات الطب النفسي كان قد بدأ بالفعل في جمهورية صربيا في عام ٢٠٠٣.

٣

٧- **تقبل** التوصيات.

٨- وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقعت وزارة حقوق الإنسان والأقليات، باسم الحكومة، مذكرة تعاون مع القطاع غير الحكومي يلتزم كلا الطرفين بموجبها بكفالة التعاون في المستقبل في مجال حماية حقوق الإنسان. وفي المستقبل، ستشارك وزارة التعليم أيضاً في زيادة الوعي بإمكانيات استخدام الأحكام القانونية والآليات المؤسسية القائمة من أجل حماية حقوق الإنسان.

٤

٩- وفقاً للمادة ٤٣ من قانون حرية الحصول على المعلومات، يقوم موظف مخول له ذلك في جهاز حكومي بتقديم تقرير سنوي إلى المفوض فيما يتعلق بأنشطة هذا الجهاز المتعلقة بتنفيذ هذا القانون. وفيما يتعلق بتوسيع نطاق

اختصاصات أمين المظالم، تستعرض جمهورية صربيا إمكانيات تنفيذ تلك التوصية في سياق تحليل للهيئة التشريعية الوطنية، وهو ما يستلزم فترة زمنية معينة.

٥

١٠- **تقبل** التوصيات.

١١- تواصل جمهورية صربيا اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتعزيز الآليات الوطنية لتنفيذ آراء هيئات المعاهدات فيما يتعلق بفرادى الطلبات/الالتماسات وتسريع عملية تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٢- **تقبل** التوصية فيما يخص التقرير المتعلق بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري لأن وزارة حقوق الإنسان والأقليات قد بدأت بالفعل إعداد التقرير الأولي المتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية.

٦

١٣- **تقبل** التوصية.

١٤- تعمل جمهورية صربيا بالفعل على تعزيز دور المرأة في عملية صنع القرار على المستويات العليا، وهي ستواصل اتخاذ التدابير والاضطلاع بأنشطة أخرى في هذا الصدد. وقد اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية لتحسين مكانة المرأة ودفع المساواة بين الجنسين إلى الأمام حتى عام ٢٠١٤، وتستند هذه الاستراتيجية إلى مبادئ أساسية تغطي مجالات صنع القرار، والتعليم، والاقتصاد، والصحة، والعنف ضد المرأة، ووسائط الإعلام. والقانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين هو حالياً في المرحلة الإجرائية.

٧

١٥- **لا تقبل جمهورية صربيا الرأي** القائل "إن مناخ الإفلات من العقاب" قائم بصورة منهجية في حالة الأفعال الإجرامية والاعتداءات التي يرتكبها أشخاص بدافع عنصري ضد الأقليات. وتعمل جمهورية صربيا على النهوض بممارسة التعامل بحساسية خاصة مع التحقيقات التي تجري في حالات الاعتداءات التي ترتكب بدافع عنصري ضد الأقليات وتحرص على مقاضاة المسؤولين عنها ومعاقبتهم. وفي هذا الخصوص، جرى تحديد وبدء الإجراءات التي ستتخذ ضد مقترفي الاعتداءات التي ترتكب بدافع قومي ضد أفراد من الأقلية القومية الألبانية في إقليم فويفودينا المستقل ذاتياً. ويوجد مثال آخر على عدم وجود "مناخ الإفلات من العقاب" في بلدنا هو أن جمهورية صربيا قد سلمت إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ٤٦ شخصاً من أصل ٤٨ شخصاً متهماً طلبتهم المحكمة من صربيا (وقد توفى أحد أولئك المتهمين قبل أن يتسنى تسليمه)، فضلاً عن أن الأجهزة الحكومية المختصة في جمهورية صربيا قد قدمت إلى المحاكمة حتى الآن ٢٥٨ شخصاً يشتبه بارتكابهم جرائم حرب في النزاعات المسلحة التي وقعت على أراضي يوغوسلافيا السابقة. وقد سلمت جمهورية صربيا أيضاً إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة رئيسي دولة سابقين، ورئيس وزراء ونائب رئيس وزراء سابقين، وثلاثة رؤساء أركان سابقين لقوات جيش يوغوسلافيا السابقة

لمحاكمتهم بجرائم حرب ارتكبت على أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بينما تجري أما محاكمنا الخاصة إجراءات محاكمة عدد كبير من الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي بصرف النظر عن جنسية كل من الضحايا ومرتكبي هذه الانتهاكات.

٨

١٦- **تقبل** التوصيات.

١٧- يضطلّع بمجموعة من الأنشطة في جمهورية صربيا لإجراء تحسينات تشريعية. وقد اعتمد دستور جديد وقانون جديد للأسرة جنباً إلى جنب مع اتخاذ تدابير لتحسين وضع الأطفال في إطار خدمات الرعاية البديلة، وخفض عدد الأطفال المودعين في مؤسسات. والقانون الجنائي الذي صدر في عام ٢٠٠٢ هو أول قانون يعبر عن موقف واضح من العنف في الأسرة مفاده أن هذا العنف لا يمثل قضية شخصية لأحد أفراد الأسرة فحسب بل قضية تخص المجتمع والدولة على السواء. وهناك تحول كبير نحو إضفاء اللامركزية على الخدمات في المجتمع المحلي بهدف تحسين مستويات معيشة الأطفال والنهوض بحقوقهم باتجاه إعادة إدماجهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف ضد الأطفال وحمايتهم منه، ويجري في الوقت نفسه وضع خطة عمل لهذه الاستراتيجية.

٩

١٨- **ستنظر** جمهورية صربيا في التوصية المذكورة. وهي تواصل العمل على التنفيذ الكامل للمعايير القائمة لقانون الأحداث المرتكبين لأفعال جنائية، وتوفير الحماية القانونية الجنائية للأحداث، والتي لم تنفذ تنفيذاً كاملاً حتى الآن نظراً إلى قيود مختلفة. ويفي هذا القانون تماماً بالمعايير الواردة في اتفاقية حقوق الطفل.

١٠

١٩- **تقبل** التوصية لأن جمهورية صربيا تتخذ بالفعل تدابير ملموسة لخفض البطالة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. وهكذا، فإن مشروع القانون المتعلق بإعادة التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وبتوظيفهم يستحدث الالتزام بالعمالة أي التزام صاحب العمل بتخصيص عدد محدد من الوظائف لعدد مقابل من الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١

٢٠- **تقبل** التوصية.

٢١- وتضطلع جمهورية صربيا بأنشطة ترمي إلى تعديل قانون الأسرة بالأخذ بمعايير تحظر بوضوح العقوبة البدنية وتوفر الحماية للأطفال من جميع أشكال العقوبة البدنية، بما في ذلك العقوبة البدنية في البيئة الأسرية.

١٢

٢٢- **تقبل** التوصيات.

٢٣- وتقوم الوكالات المختصة في وزارة الداخلية على الفور باتخاذ إجراءات والاضطلاع بعمليات تحقق فعالة بهدف قمع جميع أشكال الاتجار بالبشر، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

٢٤- وقد شهدت بداية عام ٢٠٠٩ وضع مشروع خطة عمل وطنية لتنفيذ استراتيجية مكافحة الاتجار بالبشر في جمهورية صربيا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

١٣

٢٥- **تقبل** التوصية. وتود جمهورية صربيا أن تؤكد على أنه لتحقيق هدف تعزيز سيادة القانون، اعتُمد دستور جديد في عام ٢٠٠٦ ينص على إنشاء نظام الاستئناف الدستوري في حال حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان المكفولة في الدستور والذي تؤكده الاتفاقات الدولية كما تؤكده القوانين المحلية.

١٤

٢٦- تبذل جمهورية صربيا كل ما في وسعها للتعاون بنجاح مع المحكمة، وهو ما أكدته أيضاً بصورة غير مباشرة التقارير المنتظمة لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام لهذه المحكمة والتي قُدمت إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٥

٢٧- **تقبل** التوصيات.

٢٨- ومنذ عام ٢٠٠٠، تقوم جمهورية صربيا بإيجاد آليات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان فضلاً عن استحداث آليات للتحقيق الفعال في هذه الانتهاكات والمعاقبة عليها. وتحقيقاً لهذه الغاية، نظمت، في جملة أمور، دورات لتدريب القضاة والمدعين العامين فيما يتعلق بالآليات المؤسسية لحماية حقوق الإنسان وتطوير الممارسات القضائية المتصلة بالمعاقبة على انتهاكات حقوق الإنسان وتعويض ضحايا هذه الانتهاكات.

١٦

٢٩- في جمهورية صربيا، ينظم الحق في الاستنكاف الضميري عن أداء الخدمة العسكرية تنظيماً وافياً بموجب أنظمة قانونية، وقد أرسيت دعائم الرقابة المدنية فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذ خلال إجراء تقديم طلب الاستنكاف الضميري وتوفير أشكال الخدمة العسكرية على أساس الحق المذكور. وقد أُدرجت بالفعل بعض مقترحات وتوصيات جمهورية سلوفينيا في مشروع قانون الخدمة المدنية وهو قيد الإجراءات في البرلمان. ومع سن هذا القانون، ستوضّح بالتفصيل الرقابة المدنية فيما يتعلق بالخدمة المدنية لكي لا يكون أعضاء لجنة الطعون هم أعضاء في وزارة الدفاع، باستثناء رئيس اللجنة. وسيقلل ذلك من احتمالات إساءة استخدام السلطة من جانب لجان أو منظمات أو مؤسسات الدرجة الأولى، مما يكفل الرقابة المدنية الكلية على أداء الخدمة المدنية.

٣٠- وتعادل مدة أداء الخدمة المدنية تسعة أشهر وهي أقصر مدة بالقياس إلى البلدان التي تتاح فيها إمكانية اللجوء إلى الخدمة المدنية لتسوية الخدمة العسكرية. **ولا يمكن** معادلة الخدمة العسكرية بالخدمة المدنية لأن الجندي الذي يؤدي واجبه في القوات المسلحة يقضي ستة أشهر دون انقطاع في وحدته في حين أن الشخص الذي يؤدي الخدمة المدنية لا يقضي سوى ثماني ساعات في المنظمة أو المؤسسة المحددة له وهو حر في عطلات نهاية الأسبوع ويحق له طلب إجازة عادية وتعويضية. والمقترح المتمثل في "إلغاء الأحكام التي تنص على استثناء الأشخاص الذين لديهم ترخيص لحمل الأسلحة من الحق في الاستنكاف ضميرياً عن أداء الخدمة العسكرية" يتعارض تعارضاً كلياً مع الحجج التي يقوم عليها الاستنكاف ضميرياً عن أداء الخدمة العسكرية **ولذلك لا يمكن أن يقبل**.

١٧

٣١- **تقبل** التوصيات.

٣٢- وكجزء من مكافحة الفساد، اعتُمدت 'استراتيجية مكافحة الفساد' ووضعت خطة عمل على أساسها. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت السياسة العقابية أكثر صرامة من خلال التعديلات التي أجريت على القانون الجنائي، وأُقرت أشكال جديدة من جرائم الفساد. وأخيراً، أصبحت المحاكمات في قضايا جرائم الفساد الخطيرة تُعقد في الوقت الراهن أمام الدائرة الخاصة المعنية بالجريمة المنظمة في المحكمة المحلية لبلغراد.

٣٣- ولتحقيق هدف تعزيز سيادة القانون واستقلالية القضاء، أصدرت جمهورية صربيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مجموعة من القوانين القضائية تنص على ضمانات إضافية من أجل استقلالية القضاء ونزاهته وكفاءته. ونود بوجه خاص أن نؤكد على أن هذه القوانين القضائية هي وسيلة لزيادة تحسين المعايير الموضوعية لانتخاب القضاة والمدعين العامين وترقيتهم.

١٨

٣٤- وينظَّم تسجيل المنظمات الدينية بموجب 'قانون الكنائس والطوائف الدينية' الذي ينص على أن جميع المنظمات الدينية المستوفية للشروط المطلوبة يمكن قيدها في السجل. **ومن الصعب قبول** إدخال تعديلات في القانون أو إصدار قانون جديد يكون من شأنهما إتاحة التسجيل التلقائي أي الاعتراف بجميع الكنائس والمنظمات الدينية لأن هذه الممارسة لا توجد في الدول الأوروبية.

٣٥- وتحترم جمهورية صربيا، بوصفها عضواً في مجلس أوروبا، توصيات لجنة البندقية (فينيسيا) في تنفيذ قانون الكنائس والطوائف الدينية. ويوجه اهتمام خاص إلى تأكيد وحماية الحقوق الدينية للأقليات القومية في جمهورية صربيا. ويحدد القانون سبع كنائس تقليدية وطوائف دينية، ست منها تشمل أعضاء الأقليات القومية. ويُسمح للكنائس والطوائف الدينية المذكورة بتنظيم التعليم الديني في المدارس العامة، ولها الحق في الحصول على مساعدة عادية من ميزانية الدولة.

١٩

٣٦- **تقبل** التوصيات الرامية إلى ضمان إجراء تحقيقات في حالات العنف ضد الصحفيين، وتهيئة بيئة يكون بمقدور الصحفيين فيها أن يكتبوا بحرية عن القضايا الحساسة.

٣٧- وتتفق القوانين الأساسية المتصلة بوسائط الإعلام مع المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتتمثل إحدى أولويات وزارة الثقافة في مواءمة الأنظمة القائمة مع أنظمة الجماعة الأوروبية.

٢٠

٣٨- **ستنظر** جمهورية صربيا في هذه التوصيات. وقد سجل حالياً في جمهورية صربيا عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. ولا تقيد السلطات عمل جماعات حقوق الإنسان الوطنية والدولية التي تقوم بعملها بدون تدخل أحد. وتجري أيضاً جميع الوحدات التنظيمية والوكالات المختصة التابعة لوزارة الداخلية عمليات رقابة دائمة في هذا المجال وتضطلع بأنشطة ملموسة تتعلق بحماية الأرواح والممتلكات وغيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين. وفيما يتعلق بالتوصية المتمثلة في تنفيذ مبادئ يوغياكارتا، تدرس جمهورية صربيا هذه المبادئ وتعمل على النهوض بوضع فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والجنس الثالث.

٢١

٣٩- وتمثل المجالس الوطنية للأقليات القومية شكلاً من أشكال الاستقلال الذاتي الثقافي الذي تتمتع به الأقليات القومية وشكلاً من أشكال اللامركزية الوظيفية التي استُحدثت في النظام القانوني لجمهورية صربيا في عام ٢٠٠٢ عن طريق اعتماد 'قانون حماية حقوق وحريات الأقليات القومية'. وبهدف تنظيم اختصاصات المجالس الوطنية لهذه الأقليات بالتفصيل، أعدت وزارة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات مشروع قانون بشأن المجالس الوطنية للأقليات القومية.

٤٠- وينص 'قانون انتخاب ممثلي الشعب في البرلمان الوطني لجمهورية صربيا' على أن المقاعد لا توزع إلا على القوائم الانتخابية التي حازت على ٥ في المائة على الأقل من أصوات العدد الكلي للناخبين في الدائرة الانتخابية. ووفقاً لهذا القانون، تشترك الأحزاب السياسية للأقليات القومية وائتلافات الأحزاب السياسية للأقليات القومية في توزيع المقاعد حتى عندما تحصل على أقل من ٥ في المائة من العدد الكلي للأصوات المدلى بها. والقرار المتعلق بانتخاب الممثلين لمجلس إقليم فويفودينا المستقلة ذاتياً له حكم مطابق للحكم الوارد في هذا القانون حين يتعلق الأمر بتوزيع المقاعد.

٢٢

٤١- **تقبل** التوصيات.

٤٢- وقد كفلت جمهورية صربيا حصول جميع أفراد الأقليات القومية على التعليم. وقد نُشر كتيب من أجل تطوير الثقافة غير التمييزية في المؤسسات التعليمية. ووفقاً لأحكام قانون التأمين الصحي، يُكفل الحق في الحماية الصحية للأشخاص الذين ينتمون إلى فئة السكان المعرضين للخطر اجتماعياً في الحالات التي يكونون فيها غير مستوفين للشروط المطلوبة للتمتع بتغطية التأمين الصحي على أساس العمل أو على أسس معينة أخرى منصوص عليها في القانون، أو التي

لا يتمتعون فيها بالحق في الحصول على التأمين الصحي الإلزامي كأفراد في أسرة الشخص المؤمن عليه. وتمتد هذه الحقوق أيضاً إلى أفراد أسرة الشخص المؤمن عليه مباشرة. وتتاح الأموال المخصصة لاشتراكات أولئك الأشخاص في التأمين الصحي الإلزامي من ميزانية جمهورية صربيا.

٤٣- وبهدف تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للأقلية من الغجر الروما وإدماجها بفعالية في المجتمع، وُضع في جمهورية صربيا عدد كبير من الاستراتيجيات وخطط العمل التي تتناول مشاكل فئات السكان الشديدة الحساسية. وقد وصلت الاستراتيجية المعدة لإدماج فئة الغجر الروما وتعزيزها إلى مراحل الإعداد النهائية. وفيما يتعلق بضمان تسجيل جميع أفراد الغجر الروما في جمهورية صربيا، يجري إعداد 'مشروع قانون بشأن إجراءات الاعتراف بالوضع القانوني'، ويتمثل الغرض منه في إقرار الوضع القانوني عن طريق إجراءات بسيطة وفعالة.

٤٤- وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩، ستترأس جمهورية صربيا 'عقد إدماج الروما' الذي يغطي الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥. وتتجلى أولويات برنامج رئاسة جمهورية صربيا في إطار هذه المبادرة في إجراء تحسينات علي المساكن، والقضاء على التمييز في التعليم، ووضع سياسة عامة أوروبية بشأن الغجر الروما والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

٢٣

٤٥- **وتقبل** التوصية الداعية إلى اتخاذ تدابير لتحسين الأوضاع الاجتماعية - والاقتصادية للاجئين والمشردين داخلياً. ومنذ قدوم أول فوج للاجئين من أراضي الجمهوريات السابقة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، بذلت جمهورية صربيا أقصى ما بوسعها لتسهيل وضع اللاجئين الذين يلتمسون اللجوء على أراضيها. وتُبذل جهود مماثلة مع المؤسسات المختصة بغية تحسين وضع المشردين داخلياً من إقليم كوسوفو وميتوخيا المتمتع بالحكم الذاتي. ونظراً إلى الوضع الاقتصادي الذي تمر به جمهورية صربيا، فإن دعم المجتمع الدولي لما تبذله من جهود لكفالة حصول هؤلاء الأشخاص على الحقوق المكفولة في ولاياتهم الأصلية يكتسي أهمية كبيرة، وذلك لكي يتسنى لهم استخدام مواردهم الذاتية والتمتع بحقوقهم في عملية العودة، بالإضافة إلى كفالة إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم.

٢٤

٤٦- **تقبل** التوصية.

- - - - -